صدرو نظام جديد للإتحاد الأردني لشركات التـأمين ونفاذه اعتبارا من الاول من ايار ٢٠٢٤

أخبارنا :

صـدر في الجريدة الرسـمية نظام جديد للاتحاد الاردني لشـركات التأمين برقم ٢٦ لسـنة ٢٠٢٤ والذي يبدأ العمل به اعتبارا من ١/٥/٢٠٢٤ والذي جاء انسـجاما مع متطلبات نفاذ قانون تنظيم أعمال التأمين رقم ١٢ لسـنة ٢٠٢١ والذي تم بموجبه اصـدار تشـريعات جديدة معدلة تتواءم مع ما جاء من مفاهيم جديدة في القانون بعد نقل الرقابة على أعمال التأمين في المملكة الى البنك المركزي الأردني وخاصة تعزيز مبدأ الحاكمية المؤسسية وتمكين الادارة التنفيذية في شركات التأمين والمؤسسات المنضوية تحت مظلة القانون.

وبموجب النظام تم الغاء النظام السـابق الصـادر عام ٢٠٠٨ ليراعي متطلبات المرحلة الحالية والمسـتقبلية وبما ينسـجم مع توجهات البنك المركزي الاردني لتعزيز اداء قطاع التأمين في المملكة وزيادة ثقة المتعاملين معه من خلال وجود مؤسـسـات مـاليـة وشـركـات تـأمـين مـليـئـة مـاليـا وذات قـدرة عـلـى تـقـديـم أفضـل الـخـدمـات الـتـأمـيـنـيـة. وتضـمن النظام الجديد تعديلات جوهرية على كل من صـلاحيات ومهام مجلس ادارة الاتحاد وادارة الاتحاد ممثلة بالرئيس التنفيذي للاتحاد المسمى الوظيفي الجديد لمدير الاتحاد حيث تم مراعاة صـلاحيات المجلس لتكون اشـرافية على اعمال الاتحاد وليسـت تنفيذية وبما يسـهم في اعطاء صـلاحيات اوسـع ومرونة اكثر لادارة الاتحاد لتسـيير العمل اليومي وتنفيذ خطط مجلس الإدارة وتوجهاته المسـتقبلية وتنفيذ قراراته وكذلك تعزيز اداء الادارة التنفيذية من خلال اقتراح انظمة على مجلس الإدارة في حين فوض النظام الرئيس التنفيذي للاتحاد بوضـع التعليمات والخطط الداخلية لعمل الاتحاد والعمل بها بعد مصـادقة مجلس الادارة عليها .

akhbarnanet.com
أخبارنا بين يديك

كما وسع النظام الجديد من مهام واهداف الاتحاد بإضافة عدة مهام جديدة منها تقديم خدمات مكملة لأعمال التأمين لخدمة القطاع وقبول عضوية رؤساء الجمعيات لمقدمي الخدمات التأمينية المساندة بصفة مراقب في الهيئة العامة للاتحاد والتنسيق مع الجمعيات التأمينية والشركات التي تقدم خدمات مساندة لقطاع التأمين واصدار مدونة سلوك العمل التأميني وتقديم المقترحات للبنك المركزي حول التشريعات الناظمة لعمل قطاع التأمين وتقديم المقترحات للشركات لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني وكذلك مساهمتها في تنفيذ المسؤولية المجتمعية وتمثيل الاتحاد لدى المؤسسات والجمعيات التامينية العربية والمحلية.

ولاتاحة الفرصة لمجالس الادارة المنتخبة من تنفيذ خططها ومشاريعها التي تتبناها امام الهيئة العامة للاتحاد ولكون كثير منها يحتاج الى عدة سنوات فقد تم تعديل مدة دورة مجلس ادارة الاتحاد المنتخبة لتصبح اربعة سنوات بدلا من سنتين اسوة بالجمعيات والاتحادات المشابهة ومنها على سبيل المثال جمعية البنوك في المملكة سيما وان الجهتين يخضعان لاشراف ورقابة الجهة نفسها وهي البنك المركزي الأردني.

ونظم النظام الجديد ايضا آلية انتخاب مجلس ادارة الاتحاد المكون من سبعة اعضاء بطريقة جديدة ليكون انتخابه من الهيئة العامة للاتحاد وعلى ان ينتخب المجلس المنتخب من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس في حين كان انتخاب الرئيس في النظام السابق منفصلا عن انتخابات بقية اعضاء المجلس كما فوض النظام مجلس الادارة المنتخب تحديد رسوم الانتساب السنوية في الاتحاد في ضوء اوضاع الاتحاد المالية ومشاريعه المستقبلية بدلا من تحديد مبلغ انتساب ثابت كما كان في النظام السابق مما يعطي مرونه أكثر وبما يمكن الاتحاد من اداء مهامه بكفاءة وفعالية لخدمة قطاع التأمين والاقتصاد الوطني.